

المهدي المنتظر عليه السلام الإمام الثاني عشر

لسماحة المرجع الديني الراحل آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم (طاب ثراه)

♦ أ.د. رؤوف أحمد الشمري⁽¹⁾

■ خلاصة

ينقسم هذا الكتاب من حيث الموضوع إلى قسمين، القسم الأول: تحدث فيه المؤلف بالتفصيل عن أهمية الإمامة في النظام السياسي الإسلامي، وطُرق إثباتها لدى المسلمين عامة ولدى الشيعة خاصة، حيث استعرض المؤلف مجموعة من الأحاديث النبوية، وروايات أئمة أهل البيت، الواردة في النص على إمامة الأئمة الاثنا عشر بشكل عام والإمام المهدي عليه السلام على وجه الخصوص. بالإضافة إلى أقوال علماء الفرق الإسلامية المشهورة والأدلة العقلية على وجوب الإمامة، وأنها أمرٌ إلهي لا دخل للناس في انتخابه أو تعيينه. أما القسم الثاني، فقد خصّصه المؤلف للحديث عن الإمام المهدي عليه السلام، ومناقشة القضايا والشبهات المتعلقة بولادته وغيبته وفلسفة انتظاره. وقد خلّص إلى أنّ الإيمان بالإمام المهدي عليه السلام ومسألة غيبته وانتظار خروجه ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً من العقائد الإسلامية المُجمَع عليها بين المسلمين وفرقهم الكلامية.

الكلمات المفتاحية: الإمامة - الإمام المهدي عليه السلام - الغيبة - فلسفة الانتظار - العدل والقسط..

1 - متخصص في علم الكلام الإسلامي، أستاذ بجامعة الكوفة / كلية الفقه - العراق.

بطاقة الكتاب

عنوان الكتاب: المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر (مقتبس من كتاب: في رحاب العقيدة).

الكاتب: آية الله السيد محمد سعيد الحكيم (طاب ثراه).

الناشر: مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام - الإصدار: 166.

عدد الصفحات: 208 من الحجم الوزيري

سنة النشر: ط 1 - 1435هـ.

مقدمة

تُعتبر الإمامة موضوعاً هاماً وخطيراً، فهو هامٌّ من جهة تحديد نظامه، هل هو من الخالق أم من المخلوق، وخطير من جهة التداعيات لمخالفة الجعل الإلهي ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 73] تارة، وتلمس نتائج هذه المخالفة من خلال معرفة ما أصاب المسلمين من نكبات إثر ذلك، تارة أخرى.

لقد نبّه النبي الخاتم صلى الله عليه وآله إلى مسألة قيادة الأمة بعد رحيله صلى الله عليه وآله، استناداً لما أبلغته السماء، فكان النص على أسماء اثني عشر إماماً، تجسيدا وترجمة لحكمة الخالق عز وجل، بأنه لم يترك خلقه تائهين في صحارى الضلال.

ومن المؤكّد أنّ واحداً من هؤلاء الصفوة والقادة هو الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، الذي ابتليت الأمة بغيته، ابتلاءً يُحدّد موقفها العقدي والشّرعي من مسألة وجوده بين المكلفين ومسدداً لهم،

أو أنه غير مولود لحد الآن، مما يعني عدم وجوده، الأمر الذي ترتب عليه وقوع المدرسة الفكرية المخالفة لإمامة أهل البيت عليهم السلام، في حالة اختبار عصيب لاختيار إمام الزمان، فكان الحلّ عندهم، اختيار الحكام والأمراء والسلاطين الذين حكموا عبر التاريخ الإسلامي!

وقد سلك علماء الإمامية بعامتهم، مسلك التأكيد على تبنّي عقيدة وجود إمام بين ظهرائي المكلفين، اقتضت حكمة الله عز وجل أن يكون غائباً عن الأنظار، التقي في فترة الغيبة الصغرى بالسفراء، ويسدّد في غيبته الكبرى أهل العلم من الفقهاء.

هذا الموضوع حفلت بذكره الكثير من المصادر العقائدية للإمامية وغيرهم، فقد أكد الإمامية على أهميته وقاموا بدفع الشبهات عنه، استناداً لما ورد من أحاديث مروية عن الرسول صلى الله عليه وآله وأئمة أهل البيت عليهم السلام، بالإضافة إلى الأدلة العقلية.

بالنسبة لمؤلف هذا الكتاب - موضوع القراءة - السيد محمد سعيد الحكيم (قدس)، فهو أحد أعلام مدرسة الإمامية الذين تصدّوا للكتابة في هذا الموضوع، مؤكداً على أنّ مقتضى النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام أنّ الإمامة أمرٌ إلهي، لا خيار للنبي صلى الله عليه وآله ولا للناس في اختياره أو انتخابه، وإنما وظيفة النبي صلى الله عليه وآله والإمام التبليغ بعهد الله تعالى بذلك، لا غير.

تضمّن الكتاب عنوانين رئيسيين:

الأول: ما تقدّم من الكلام عن ضرورة الإمامة، وأنها أمرٌ وتعيين إلهيان. فكان ممّا أبلغ به النبي صلى الله عليه وآله، أنّ الأئمة من بعده اثنا عشر.

الثاني: ما ورد من نصوص خاصة بإمامة الحجة بن الحسن (القائم المنتظر عليه السلام).

كما سنجد في من خلال هذه القراءة الأسلوب العلمي الذي انتهجه المؤلف من حيث الموضوعية واحترام الرأي الآخر في عرضه للروايات والاحتجاج بها على الآخر. لكنه في موضوع "الغيبة"، استدلل بالأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام فقط، لأنّ جمهور المدرسة الأخرى لا يؤمن بوجود الإمام أو ولادته أصلاً، فكيف يؤمن بغيته. وبشكل عام، فالمؤلف لم يخرج عمّا

عليه علماء الإمامية في مسألة الإمام المهدي عليه السلام: ولادةً وغيبَةً.

■ تعريف الإمامة

الإمامة هي: الولاية العامة على جميع أمور المسلمين⁽¹⁾، وهي أعلى منازل الدين بعد النبوة⁽²⁾، وقد عرفها العلامة الحلبي بقوله: "هي خلافة شخص من الأشخاص للرسول صلى الله عليه وآله في إقامة قوانين الشرع وحفظ حوزة الملة، على وجه يجب اتّباعه على كافة الأمة"⁽³⁾.

ولو تأملنا فيما أشار إليه السيد محمد سعيد الحكيم (قدس) في كتابه "المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر"، فسنجدّه يتعرّض في التمهيد إلى موضوع "وجوب معرفة الإمام على الخالق وأنّ الإمامة عهدٌ إلهي"، وهو بذلك يُشير إشارة صريحةً إلى موضوع "طريق وجوب الإمامة من جهة، وطريق إثباتها من جهة أخرى". لكنه لم يفصّل القول فيه، لأنّه ليس في معرض بيان اختلاف الآراء في هذه المسألة، بل يهدف إلى التأسيس لمبدأ الإمامة وفق المنظور الشيعي الإثني عشري في هذا المقام.

وتجدر الإشارة إلى أنّ طريق وجوب الإمامة مختلفٌ فيه عند فرق المسلمين. فمنهم من أوجبها، ومنهم من لم يوجبها. أمّا القائلون بوجوبها فمنهم من أوجبها عقلاً، ومنهم من أوجبها سمعاً، فالقائلون بوجوبها عقلاً هم الشيعة، ومعتزلة بغداد، والجاحظ، وأبو الحسين البصري⁽⁴⁾، وانقسموا في الوجوب العقلي إلى فريقين: الأول: وهم الإمامية الإثنا عشرية، القائلون بوجوبها عقلاً على الله تعالى، من حيث كانت لطفاً⁽⁵⁾ وبعداً عن مواقعة القبائح، وبه قالت الإسماعيلية⁽⁶⁾. أمّا الفريق الثاني فهم: معتزلة بغداد، الذين قالوا بوجوبها على المكلفين، من حيث كان في

1 - الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة ص118.

2 - الشافي في الإمامة، ص169.

3 - العلامة الحلبي، الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ص2.

4 - الشيخ الطوسي، تلخيص الشافي، ج1 ص68، وابن أبي الحديد، شرح النهج، ج2، ص308.

5 - المحقق الطوسي، تجريد العقائد، ص93. والعلامة الحلبي، كشف المراد، ص225.

6 - الإيجي، المواقف، ج8، ص345.

الرياسة مصالح دنيوية، ودفع مضار دنيوية⁽¹⁾.

أمّا القائلون بوجوبها سمعاً فهم معتزلة البصرة، والجبائيان أبو علي وأبو هاشم، وجمهور أهل السنة⁽²⁾، وانفرد بالقول بعدم وجوبها، النجدات من الخوارج، وهشام الفوطي، والأصم⁽³⁾.

أما طريق إثبات الإمامة، فقد انقسموا بخصوصه إلى فريقين:

- الأول: يرى أنّ الإمامة تكون بالاختيار، ويمثله المعتزلة والأشعرية والخوارج⁽⁴⁾.
- الثاني: يرى أنّ الإمامة تكون بالنص، إمّا بالإسم، أو بالصفة، فالذين يروا أنها بالنص وبالإسم فهم الإمامية⁽⁵⁾، أما الزيدية فقد ذهبوا إلى أنها بالنص على الأوائل من أئمتهم: علي والحسن والحسين (عليهم السلام)⁽⁶⁾ وبالصفة على من يلي هؤلاء⁽⁷⁾، ومع ذلك، فهم يقولون بالاختيار⁽⁸⁾. ومن الفلاسفة الإسلاميين ابن سينا (ت: 428هـ) الذي ذهب إلى القول بأنّ الإمامة بالنص، من دون أن يخصّص باسم أو صفة⁽⁹⁾.

1 - ابن أبي الحديد، شرح النهج، ج2، ص308.

2 - القاضي عبد الجبار، المغني، ج20، ق1، ص16، والبغدادي، أصول الدين، ص271.

3 - انظر رأي النجدات في: الشهرستاني، الملل والنحل، ج4، ص87. ورأي هشام الفوطي، عند البغدادي، أصول الدين ص271 - و272، والشهرستاني، نهاية الإقدام، ص481. أما رأي الأصم، فراجع الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج2، ص133.

4 - تراجع آراءهم على التوالي عند: القاضي عبد الجبار، المغني ج20، ق1، الصفحات: 120 - 121 - 319، وشرح الأصول الخمسة، ص753 و754، والبغدادي، أصول الدين، ص279، الباقلاني، التمهيد، ص378، والجويني، الإرشاد، ص410 و434.

5 - الشيخ المفيد، أوائل المقالات، ص44، الشيخ الطوسي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص313، المحقق الطوسي، تجريد العقائد ص94، العلامة الحلي، كشف المراد، ص229.

6 - القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص761.

7 - القاضي عبد الجبار، المغني، ج20، ق1، ص38 و39 بتصرف.

8 - ابن خلدون، المقدمة، ص197.

9 - ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، ج2، ص452.

وفي هذا المجال يُؤكّد السيّد الحكيم على النقاط التّالية⁽¹⁾:

1. إنّ مسألة معرفة الإمام ووجوب العلم به لا تخصّ الشيعة، بل تجري في حقّ الجمهور وجميع المسلمين، لما هو المتسالم عندهم من وجوب معرفة الإمام، والتّسليم له، وبيعته وطاعته.

2. على أساس ما تقدم، يتعيّن حينئذٍ معرفة شخص الإمام بوجهٍ قطعي، بالبحث عن الأدلة والنظر فيها بوجهٍ موضوعي.

3. إنّ مقتضى التّصوص الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، أنّ الإمامة أمرٌ معهود من الله تعالى. وليست بتعيين الناس، ولا بتعيين النبي ﷺ أو الإمام لمن بعده، وإنما وظيفة النبي ﷺ والإمام كذلك، هو التبليغ بعهد الله تعالى بذلك، لا غير.

4. على أساس النقطة السابقة، يقوم كيان دعوة الشيعة الإمامية - كما يرى السيّد الحكيم -، وهذا ما أكدوا عليه، في عرضها والاستدلال عليها، حتى عُرف عنهم ذلك، وبه يمتازون عن أكثر فرق المسلمين.

وهكذا ينتهي السيّد الحكيم، إلى أنّ ذلك هو مقتضى التأمّل في نصوص جمهور أهل السّنة المطبّقة على أنّ الأئمة اثنا عشر، وإن خلت أو خلا أكثرها عن التصريح به. ومن ضمن نصوص الجمهور التي ذكرت ذلك، وأشار إليها المؤلّف، حديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «يكون بعدي من الخلفاء عدّة نقباء موسى (عليه السلام)»⁽²⁾.

1 - الحكيم، المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، ص 13 و 14.

2 - المتقي الهندي: كنز العمال، ج 2، ص 33، حديث رقم 33859 وبخصوص المضمون نفسه، فقد استدل السيّد الحكيم بما أورد البخاري في صحيحه: ج 6، ص 3، وأبو عوانه في مسنده، ج 4، ص 73، والطبراني في المعجم الكبير، ج 2، ص 253، وابن حبان في صحيحه، ج 15، ص 43.

الفصل الأول

الأئمة الإثنا عشر بالنص والتعيين

في هذا الفصل عرض السيد الحكيم الأدلة على هذا النص والتعيين، مؤكداً أنّ المتبوع للتراث الإسلامي عموماً والشيعة بنحو خاص، يجد العشرات بل المئات من الأحاديث والروايات عن رسول الله ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، التي تنصّ على أنّ الأئمة والخلفاء بعد الرسول ﷺ اثنا عشر إماماً حصراً. وقد أورد المؤلف (54) حديثاً عن أهل البيت عليهم السلام رواها أصحابهم في هذا المجال، منها:

1. ما رواه أبو بصير عن الإمام الصادق عليه السلام (1)، وما رواه اسماعيل بن عمار عن الإمام الصادق عليه السلام (2).

2. حديث اللوح الذي رواه أبو نضرة، حيث قال: «لمّا احتضر أبو جعفر الباقر عليه السلام عند الوفاة دعا بابنه الصادق عليه السلام فعهد إليه عهداً» (3).

3. حديث اللوح الأنف الذكر، مروى بوجه آخر عن الإمام الباقر عليه السلام عن جابر أيضاً، قال: «دخلت على فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وقد أمها لوحٌ يكاد ضوءه يغشي الأبصار، فيه اثنا عشر اسماً: ثلاثة في ظاهره، وثلاثة في باطنه، وثلاثة في آخره، وثلاثة أسماء في طرفه، فعددتها فإذا هي اثنا عشر. فقلت: أسماء من هؤلاء؟ قالت: هذه أسماء الأوصياء، أولهم ابن عمي، وأحد عشر من ولدي، آخرهم القائم» (4).

4. ما رواه جابر الجعفي، قال: سمعتُ جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: «لمّا أنزل الله على نبيه ﷺ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، قلتُ: يا رسول الله، عرفنا الله ورسوله، فمن أولو الأمر الذين

1 - الحكيم، المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، ص 19 و20.
2 - المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، ص 20.
3 - المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، ص 23.
4 - الحكيم، المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، ص 24 و25.

قرن الله طاعته بطاعتك؟ فقال ﷺ: هم خلفائي يا جابر، وأئمة المسلمين من بعدي ثم ذكر أسماءهم واحداً بعد واحد، حتى وصل إلى إسم الإمام المهدي عليه السلام، قال ﷺ: ثم سميتي وكنتي حجة الله في أرضه، وبقيته في عبادته، ابن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله -تعالى ذكره- على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبته، لا يثبت فيها على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان. قال جابر: فقلت له: يا رسول الله فهل يقع لشيعته الانتفاع به في غيبته؟ فقال ﷺ: إي والذي بعثني بالنبوة، إنهم يستضيئون بنوره ويتفتعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس، وإن تجللتها سحب، يا جابر هذا من مكنون سر الله ومخزون علمه، فاكنمه إلا عن أهله»⁽¹⁾.

5. حديث علي بن عاصم عن محمد بن علي بن موسى عن آبائه عن الحسين بن علي عليه السلام عن جدّه رسول الله ﷺ في هذا المقام، أنه قال بعد كلام طويل له ﷺ: «.. وأنّ الله تعالى قد ركّب في صلب الحسن العسكري نطفة زكية طاهرة مطهرة، يرضى بها كل مؤمن مّمن قد أخذ الله عليه ميثاقه في الولاية، ويكفر بها كل جاحد، فهو إمام تقيّ نقيّ، سار هاد مهديّ، يحكم بالعدل ويأمر به، يصدّق الله ويصدّقه الله في قوله، يخرج من تهامة حين تظهر العلائم والدلالات»⁽²⁾.

ولو تأملنا في العدد 12 لوجدنا أنه لا ينطبق على عدّة من تولى الحكم بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ، فالخلفاء الأوائل (الثلاثة، بالإضافة إلى الإمام علي عليه السلام) وحكام بني أمية (أربعة عشر) وحكام بني العباس (سبعة وثلاثون). من هنا أصبح لدينا احتمالان:

الأول: أن يكون الحديث غير صحيح، بل لم يرو عن رسول الله ﷺ، وهذا ما لم يقل به عموم المسلمين.

الثاني: أن يكون الحديث صحيحاً مروياً (بهذا النص والعدد). وعندها فالعدد لا ينطبق إلا على هذه الصفة.

1 - الحكيم، المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، ص 28 و 29.

2 - انظر الحديث بأكمله في: المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، ص 30 و 34.

وفي موضع آخر من كتابه، يطرح السيد الحكيم تساؤلاً تقتضيه طبيعة الأحاديث الـ(54) - التي استدللّ وسابقوه من الإمامية بها على إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام - هذا التساؤل يطرحه كل متبّع لمسار رواية الحديث عن النبي وأهل بيته عليهم السلام، تساؤل نتبينّ منه الاستراتيجية المتبناة من قبل أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام في اعتماد الحديث الوارد عنهم عليهم السلام وفق شروط تتعلق بالرواية والراوي، مقابل الاستراتيجية المتبناة من قبل المدارس الأخرى في هذا المقام.

يقول السيد الحكيم (قدس): "قد يُقال: " إن كثيراً من هذه الأحاديث قد رُويت عن كثير من الصحابة، ممّن يروي عنهم الجمهور، بل قد يُكثرون الرواية عنهم. مع أنه لا وجود لها عن طريق الجمهور، ولم يعرفوا طرقها.. ويُجيب على ذلك، استناداً للاستراتيجية العلمية لمدرسة الإمامية فيقول: إن مخالفة هذه الأحاديث لأصول الجمهور التي أصّلوها، ومسلّماتهم التي جرّوا عليها، قد تحملهم على الإعراض عنها في جملة ما أعرضوا عنه من الأحاديث التي رَووها ولم يُثبتوها في كتب الحديث، كما قد يحمل ذلك رِواية هذه الأحاديث على الامتناع من روايتها للجمهور، حذراً من رميهم بقوارص القول، ونيزهم بالكذب والبهتان والوضع، كما صنعوه مع من روى دون هذه الأحاديث في مخالفة وجهة الجمهور.."⁽¹⁾.

ولو تصفّحنا المصادر الحديثية الامامية، لوجدنا فيها الكثير من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام التي يُشيرون بها إلى تعدادهم - أنفسهم - وأنهم اثنا عشر إماماً، دون أن ينسبوا - أي الأئمة عليهم السلام - ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم.

هنا ربما يُدعى - على حدّ تعبير المؤلف - أنّ هذه الأحاديث لا تنهض حجة على إمامتهم عليهم السلام. وجوابه على ذلك:

1. من المعلوم أنّ مثل هذه التعاليم توقيفية لا يُمكن الإخبار بها عن اجتهاد وحده، بل لابدّ أن تنتهي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.. فهي مضامين أحاديث نبوية مرسلة منهم (صلوات الله عليهم) لا تقصر عن المسانيد، لما هو المعلوم من حالهم عليهم السلام من أنّ كلاً منهم يُحدّث

1 - السيد الحكيم، ص 103 و 104 .

عن أبيه عن آبائه عن النبي ﷺ. ولا سيما وأنها تشتمل على المعجز وهو الإخبار الغيبي الصادق من الإمام بوجود مَنْ بعده من الأئمة الذين لم يولدوا بعد، على ترتيبهم الذي حصل بعد ذلك، حيث يشهد ذلك بصدقهم (عليه السلام) في الأحاديث المذكورة⁽¹⁾.

2. لو عُضَّ الطرف عن ذلك، نفعت هذه الأحاديث في إثبات إمامة الأئمة الذين هم بعد الإمام الذي رُويت عنه، لأنها بمثابة نصٍّ منه على إمامتهم، فإذا ثبتت إمامة مَنْ رُويت عنه، كانت كسائر النصوص الواردة عنه، المتضمنة لإمامة مَنْ بعده، ومن ثمَّ يحسن إثباتها في جملة تنمة ما تضمَّن تعيين الأئمة الاثني عشر بأشخاصهم⁽²⁾. وهنا استدَلَّ السيد الحكيم (قدس) بأحاديث عديدة⁽³⁾، منها حديث رقم (57) الذي رواه الأعمش "عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: سألتُه عن الإمامة فيمن تجب؟ وما علامة مَنْ تجب له الإمامة؟ فأجابه الإمام الصادق (عليه السلام) بعد أن استشهد بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 55]، وأنها - أي هذه الآية - نزلت في حق ولاية علي (عليه السلام)، أمير المؤمنين وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، وأفضل الوصيين، وخير الخلق أجمعين، بعد رسول رب العالمين، وبعده الحسن ثم الحسين سبطا رسول الله ﷺ، ثم ذكر الإمام الصادق بقية أسماء أئمة الهدى واحداً بعد آخر، سلام الله عليهم أجمعين"⁽⁴⁾.

1 - السيد الحكيم، ص. ص. 106-107.

2 - السيد الحكيم، ص. ص. 107.

3 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر ..، ص. ص. 108 و 123.

4 - السيد الحكيم، ص. ص. 111 و 112.

الفصل الثاني

نصوص إمامة الحجة بن الحسن المنتظر عليه السلام

بعد أن أثبت السيد الحكيم في الفصل الأول - كسابقه من علماء الإمامية - إمامة آباء الإمام الحجة بن الحسن عليه السلام، استعرض في هذا الفصل جملة من الموضوعات، ابتدأها بـ:

أولاً: الأدلة والنصوص الواردة منهم عليه السلام في إمامة المهدي عليه السلام، وهي كثيرة جداً - على حدّ تعبيره - فقد ذكر تسعة وعشرين حديثاً في هذا المقام⁽¹⁾. نذكر منها:

1. ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام عن جدّه الحسين عليه السلام في حديث طويل - حين سُئل في آخره من قبل أصحابه ليلة عاشوراء - قيل له يا ابن رسول الله مَنْ قائمكم؟ قال عليه السلام: «السابع من ولد ابني محمد بن الحسن، وهو الحجة بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي، وهو الذي يغيب مدة طويلة، ثم يظهر، ويملاً الأرضَ قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً»⁽²⁾.

2. حديث الصقر بن أبي دلف، قال: سمعتُ علي بن محمد بن علي الرضا عليه السلام يقول: «إنّ الإمام من بعد الحسن ابني، وبعد الحسن ابنه القائم الذي يملأ الأرضَ قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً»⁽³⁾.

وهكذا ينتهي السيد الحكيم في نهاية هذا المبحث إلى القول: «هذا ما عثرنا عليه عاجلاً من النصوص على إمامة المهدي المنتظر عليه السلام، وإذا أُضيفت إلى ما تقدم في الفصل الأول، من ذكر الأئمة الاثني عشر (صلوات الله عليهم) بأسمائهم، زادت النصوص الدالة على إمامته (صلوات الله عليه) على التسعين حديثاً»⁽⁴⁾.

1 - السيد الحكيم، ص. ص. 126 و 150 .

2 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر...، ص 126.

3 - السيد الحكيم، ص 128.

4 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر...، ص 149.

طوائف من الأحاديث التي تشهد بإمامة المهدي عليه السلام

في مبحث آخر من مباحث كتابه، يشير السيد الحكيم إلى: طوائف من الأحاديث التي تشهد بإمامة المهدي عليه السلام. فقد ذكر تحت هذا العنوان مجموعة من الروايات التي تنصوي تحت طوائف وعناوين كلها تشهد وتؤيد، بل وتصرح بإمامة الإمام المهدي عليه السلام، وهي:

الطائفة الأولى: الأحاديث المستفيضة، بل المتواترة التي رواها الشيعة والجمهور، المتضمنة أن الأئمة اثنا عشر.

الطائفة الثانية: ما دلّ على أن الأئمة تسعة من ذرية الحسين عليه السلام. إذ أشار السيد الحكيم - هنا - إلى أن الأحاديث المستفيضة في أن تسعة من الأئمة من ذرية الإمام الحسين عليه السلام، لظهور أن الثامن منهم بمقتضى الأدلة هو الإمام الحسن العسكري، فلا بد أن يكون التاسع هو ابنه صلوات الله عليه⁽¹⁾.

الطائفة الثالثة: ما دلّ على أن المهدي عليه السلام من ذرية الحسين عليه السلام. حيث يُشير السيد الحكيم إلى الأحاديث المستفيضة، بل المتواترة التي رواها الشيعة والجمهور، المتضمنة أن الإمام المهدي عليه السلام من ذرية الإمام الحسين صلوات الله عليه، لوضوح أنه ليس في الأئمة الثمانية الذين ثبتت إمامتهم بالأدلة الخاصة عليهم عليهم السلام من هو المهدي، فلا بد أن يكون المهدي ابنًا للإمام الثامن منهم، وهو الإمام الحسن العسكري عليه السلام⁽²⁾.

الطائفة الرابعة: ما تضمن أن المهدي هو آخر الأئمة أو من ذريتهم. وهو ما تؤكد الأحاديث المتضمنة أنه عليه السلام آخر الأئمة الإثني عشر صلوات الله عليهم، أو آخر الأئمة من ذرية الحسين عليه السلام، أو أنه من ذرية بعض الأئمة السابقين، من دون تحديد طبقته في النسب. وهي أحاديث كثيرة رواها الشيعة والجمهور⁽³⁾.

1 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر، ص. ص. 150-151.

2 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر، ص. 151.

3 - السيد الحكيم، ص. ص. 151 و152.

الطائفة الخامسة: ما تضمّن خروج المهدي عليه السلام آخر الزمان، أو بعد غيبة طويلة، ويأس وهرج ومرج، وامتلاء الأرض جوراً وظلماً⁽¹⁾.

الطائفة السادسة: ما تضمّن تحديد طبقة المهدي في النسب. إذ أورد السيد الحكيم تحت هذه الطائفة بعض الأحاديث الواردة عن آباءه صلوات الله عليهم، المتضمنة لتحديد طبقته في النسب أو في الإمامة⁽²⁾.

الطائفة السابعة: ما تضمّن أنّ الأرض لا تخلو من إمام وحجة على الناس، حيث أشار السيد الحكيم (قدس) إلى وجود أحاديث كثيرة ضمن هذه الطائفة، مكتفياً بذكر حديثين فقط، أحدهما "إنّ الأرض لا تخلو من إمام وحجة من الله على خلقه، إما ظاهر مشهور أو خائف مغمور"⁽³⁾.

الطائفة الثامنة: ما تضمّن أنّ سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله لا يكون إلاّ عند الإمام عليه السلام. وقد تضمنت هذه الطائفة أربعة أحاديث ذكرها السيد الحكيم (قدس)، منها حديث صفوان عن الإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: «إنما مثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل، حيثما دار التابوت أوتوا النبوة، وحيثما دار السلاح فينا فثمّ الأمر»⁽⁴⁾.

الطائفة التاسعة: ما تضمّن جريان الإمامة في الأعقاب. وقد تضمّنت هذه الطائفة أربعة أحاديث ذكرها السيد الحكيم (قدس)، مُشيراً إلى استفاضة النصوص الواردة من آباءه (صلوات الله عليهم أجمعين)، المتضمنة أنّ الإمامة بعد الحسن والحسين (صلوات الله عليهما) تكون في الأعقاب، وتنتقل من الوالد لولده، ولا تكون في أخٍ ولا عمٍّ ولا خالٍ⁽⁵⁾.

وقد يرد إشكالٌ مفاده: أنّ كثيراً من هذه الأحاديث قد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام والأئمة من أولاده عليهم السلام، ولا مجال للاستدلال بأقوالهم على إمامتهم. لكن السيد الحكيم يجيب بأن:

1 - السيد الحكيم، ص 152.

2 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر، ص 152.

3 - السيد الحكيم، ص 157 و 158.

4 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر، ص. ص 158-159.

5 - السيد الحكيم، ص. ص 159-160.

1. من المعلوم أنّ أقوالهم في مثل هذا الأمر التوقيفي، لا تكون إلا بأخذهم له عن آبائهم.
2. إنّ الإمام الباقر عليه السلام قد ثبتت إمامته بمقتضى الأدلة الخاصة عليه، ولذا صحّ منا الاستدلال على إمامة ولده الإمام الصادق عليه السلام. وعلى ذلك لم يظهر للإمام الصادق عليه السلام مُنازع في الإمامة من إخوته، بل لم يظهر له مُنازع في دعوى النّص حتى من غير إخوته، وإنما قالت الزيدية بإمامة عمّه زيد، لدعوى أنّ الإمامة فيمن خرج بالسيف من أهل البيت عليهم السلام لا بالنّص، ويظهر بطلان ذلك من خلال عشرات الروايات التي دلّت على ضرورة أن تكون الإمامة بالنّص⁽¹⁾.

وهكذا لم يدّع أحد الإمامة بعد شهادة الإمام الصادق عليه السلام لأحد من أولاده غير الإمام الكاظم عليه السلام، إلاّ إسماعيل الذي بطلت إمامته بوفاته في حياة أبيه الإمام الصادق عليه السلام⁽²⁾، وعبد الله الأفطح الذي تبطل إمامته لكون لا قائل بالإمامة في عقبه، بل من قال بإمامته إما أن يتوقف بالإمامة عنده، أو ينتقل بالإمامة منه إلى أخيه الإمام الكاظم عليه السلام⁽³⁾. وأما بطلان إمامة جعفر بن الإمام علي الهادي عليه السلام فلثبوت عدم أهليته الشخصية للإمامة، فضلاً عن أن تكون الإمامة في عقبه من جهة، وكوّن القائلين بإمامته قد انقرضوا من جهة أخرى، ولم يبقَ لهذه الدعوة من يحملها ويدعو لها⁽⁴⁾.

سبب سؤال الشيعة عن الإمام المهدي عليه السلام

في هذا المقام يطرح السيد الحكيم (قدس) احتمالات عدّة، فيقول: وإنما وقع السؤال عنه عليه السلام من الشيعة وبيّن لهم: إما لعدم وضوح بعض ما سبق من الأحاديث لبعض الناس بسبب عدم اطلاعهم عليها، لكونها في صدور الرجال من دون أن تنتشر انتشاراً كافياً في قيام الحجّة. وإما طلباً للمزيد منها، وإما تأكيداً للحجّة عليهم استظهاراً، وإما لأنّ الأمور الحسيّة أوقع في النفس

- 1 - راجع تفاصيل ذلك مؤيدة بالروايات التي ذكرها السيد الحكيم في الصفحات: 160 - 163.
- 2 - ذكر السيد الحكيم روايات عديدة في ذلك: انظر: ص 163 (الهوامش).
- 3 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر ..، ص 163 و164.
- 4 - السيد الحكيم، ص 165 و166.

من الحسابات العقلية والأمور الغيبية⁽¹⁾.

أسباب ترجيح فرقة الإمامية على سائر الفرق:

هنا يقدم السيد الحكيم (قدس) أسباباً أربع لهذا الترجيح، هي⁽²⁾:

الأول: بقاء الشيعة الإمامية وظهور دعوتهم، وسماع صوتهم بنحو يصلح لتنبه الغافل ورفع عذره. واندثار كثير من الفرق التي شغلت الساحة في بعض الفترات الزمنية المحدودة، كالفطحية والواقفة وغيرهما.

الثاني: ما تضمن أن الأرض لا تخلو من إمام تجب معرفته وطاعته، وأن ذلك يناسب كون الإمامة بالنص.

الثالث: ما تضمن أن الأئمة اثنا عشر، من خلال جملة كثيرة من النصوص، التي تؤكد على أن الإمامة عهدٌ إلهي إلى النبي صلى الله عليه وآله، وقد بلغ به النبي صلى الله عليه وآله من بعده.

الرابع: قاعدة اللطف القاضية بعصمة الإمام عليه السلام.

الإمام المهدي عليه السلام عند المسلمين جميعاً واحداً:

هناك تساؤل يثار مفاده: هل الإمام المهدي المنتظر عند السنة هو غير الإمام المهدي عند الشيعة؟ وهل يمكن القول بصحة الرأيين معاً⁽³⁾؟

■ بخصوص التساؤل الأول، يؤكد السيد الحكيم (قدس)، أن الإمام المهدي عليه السلام عند المسلمين جميعاً واحداً، وإنما الخلاف بين المسلمين وقع في⁽⁴⁾:

1 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر،...، ص. ص. 167.

2 - السيد الحكيم، ص 169 و 170.

3 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر،..، ص 171.

4 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر، ص 171 و 172.

1. نَسَبه: هل هو من ذرية الإمام الحسين عليه السلام كما يقول الشيعة وجماعة من أهل السنة، أو أنه من ذرية الإمام الحسن عليه السلام كما يقول قسم آخر من أهل السنة؟.

2. هل أنه وُلِد، وهو موجود فعلاً، أم لا، بل سوف يولد عند أوان قيامه؟ أجمع الإمامية ومعهم جماعة من أهل السنة على ولادته وأنه غائب، ينتظر أمر الله بالظهور، في حين قال بقية المسلمين بأنه سوف يولد عند أوان قيامه.

■ أما بخصوص التساؤل الثاني: (أي افتراض صحة القولين معاً)، فالسيد الحكيم (قدس) يرى أنه لا مجال له، بعد كون المهدي عليه السلام شخصاً واحداً بشر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إذ الشخص الواحد لا يجمع الحالتين المختلفتين المتضادتين، بل لابد من صحة أحد الرأيين⁽¹⁾.

■ لابد من تحديد نظام الحكم عند الشيعة وأهل السنة:

تحديد نظام الحكم لدى المدرستين، يمثل استراتيجية هامة في حساباتهما على صعيد العقيدة وتطبيقاتها. وبالتالي، فهو أمرٌ حساس وخطير في منظور مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

في هذا المقام، ينبّه السيد الحكيم إلى المقارنة بين مذهب الشيعة في الإمامة ومذهب السنة فيها، فلا ينبغي أن تعرض على أساس المقارنة بين شخصين أو أشخاص محدودين، كالإمام علي عليه السلام وأبي بكر، أو أهل البيت (صلوات الله عليهم) في جانب، والصحابة والمهاجرين أو قريش عموماً في جانب⁽²⁾، معللاً ذلك بأن الإسلام هو الدين الخاتم، والمفروض أن يكون هو الحاكم في الأرض ما بقي وبقيت. وهذا يقتضي تشريع الإسلام لنظام حكم صالحٍ لحكم الأرض باستمرار، ولا يختص بأفراد أو جماعة مخصوصين وينتهي بانتهاهم⁽³⁾.

من هنا، يرى السيد الحكيم أنّ تحديد نظام الحكم يتطلب المرور بعدة مراحل⁽⁴⁾:

1 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر...، ص 172 .

2 - السيد الحكيم، ص 173 .

3 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر...، ص 173.

4 - السيد الحكيم، ص 173 و 174.

الأولى: لابدّ من عرض المقارنة بين مذهب الشيعة في الإمامة ومذهب السنّة فيها، على أساس المقارنة بين نظامين صالحين لتنفيذ التشريع الإسلامي في الأرض باستمرار.

الثانية: بعد تعيين نظام الحكم في الإسلام، وإقامة الأدلة الشرعية عليه، يكتسب الحاكم على أساسه شرعية الحكم والإمامة، ويفقد الخارج عنه الشرعية مهما كان شأنه. أما مع عدم تعيين نظام الحكم المشرّع في الإسلام، فلا معنى للحديث عن شرعية حكم الحاكم وإمامته، وعدم شرعية غيره، مهما كان شأنهما.

الثالثة: بعد ذلك، نقول: نظام الحكم في الإسلام عند الشيعة يبتني على أن تعيين الإمام إنما يكون بجعل من الله تعالى، من دون حاجة إلى مشاورة أحد أو بيعته أو إقراره، وأنّ الله جلّ شأنه لابدّ أن يُعرّف الناسَ بشخص الإمام الذي جعله بحجة كافية واضحة، من طريق نبيّه الكريم صلّى الله عليه وآله الناطق عنه والمبلّغ لشريعته، أو من طريق الإمام المنصوب من قبل النبي صلّى الله عليه وآله، لأنّ ذلك الإمام ينطق عن النبي صلّى الله عليه وآله، والنبي ينطق عن الله تعالى.

على أساس هذه المراحل الثلاثة التي طرحها السيد الحكيم (قدس)، فإنّ الشيعة تذهب إلى أنّ الأئمة الذين جعلهم الله سبحانه وتعالى بعد النبي صلّى الله عليه وآله، وتمّ تبليغه بهم، هم اثنا عشر إماماً، وأنهم من أهل بيته، أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم الحسن السبط الزكي عليه السلام، ثم الحسين السبط الشهيد عليه السلام، ثم تسعة من ولد الحسين متعاقبين ولدًا عن والد، تأسعهم قائمهم، وهو الإمام محمد بن الحسن المهدي الغائب المنتظر عليه السلام، وهم وحدهم يملكون شرعية الإمامة والخلافة، دون غيرهم مهما بلغ شأنهم⁽¹⁾.

في المقابل فإنّ مذهب السنّة في الإمامة - كما يرى السيد الحكيم - لا يخلو من غموض، ولا يتيسر لنا تحديده ليكون طرفاً في المقارنة مع مذهب الشيعة فيها، كما يشهد بذلك النظر إلى واقع خلافاتهم، وما فرضوه على أنفسهم من شرعية كل ما حصل. غير أنه ربما يُحاول بعضهم دعوى ابتناء نظام الخلافة عندهم على اختيار الأمة، ولو تم ذلك فهو لا يصلح لأن يكون نظاماً متكاملًا،

1 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر...، ص 174 و 175.

إلا بعد أن تُحدّد فيه بصورة دقيقة الأمور التالية في منظور السيد الحكيم: (1).

أولاً: مَنْ له حقُّ الترشيح للإمامة والخلافة من حيثية النسب والسّن والمقام الديني والاجتماعي وغير ذلك.

ثانياً: متى تسقط أهلية الشخص المنتخب للخلافة؟ والأسباب التي تقضي بانعزاله منها، كالجور في الحكم، أو مطلق الفساد، والخرف أو المرض، والعجز أو الضعف، وغير ذلك، مع تحديد ذلك بدقة رافعة للاختلاف، تجنباً لما حصل في أمر عثمان، حين طلب منه الذين ثاروا عليه أن يتخلى عن الخلافة، لعدم أهليته، وامتنع هو عن ذلك، وكما وقع نظير ذلك في العهد الأموي والعباسي والعثماني.

ثالثاً: مَنْ له حق الاختيار والانتخاب من حيثية النسب والسّن والمقام الديني والاجتماعي، والذكورة والأنوثة، وغير ذلك.

رابعاً: كيف نحرز الأمور المذكورة؟ وهي تحقّق شروط الترشيح في الشخص، وتحقّق شروط الانتخاب فيمن تصدّى له، وبقاء أهلية الخليفة أو سقوطه عنها، وعلى أيّ طريق تعتمد في إثبات هذه الأمور.

خامساً: صلاحيات الإمام والخليفة، إذ بعد أن خالف السّنة الشيعة، فذهبوا إلى عدم عصمة الخليفة، وأنه يعمل باجتهاده، لا بعهد من الله تعالى ورسوله ﷺ، فلا بدّ من تحديد صلاحياته، فإنّ الواقع العملي للخلفاء عند السّنة في غاية الاختلاف والاضطراب.

فالاختلاف والاضطراب يتّضح من خلال إصرار السّنة على أنّ النبي ﷺ لم يعهد بالخلافة لشخص خاص، بل ترك الأمر شورى بين المسلمين، إلا أنّ مبدأ الاختيار قد نُقِضَ حين عهد أبو بكر - عملاً بمبدأ النص - لعمر، الذي حدد بدّوره ضوابط اختيار الخليفة التالي له، بعد أن قصر المرشّحين لها على مجموعة خاصة..

1 - السيد الحكيم، المهدي المنتظر..، ص 175 و 176.

نقص نظام الحكم بحسب رؤية الجمهور مما يمنع تشريعه إسلامياً:

يرى السيد الحكيم أنه مع عدم تحديد نظام ثابت للحكم - نصّ أو شورى - من قبل الجمهور، فالنظام يكون ناقصاً، ولا يصلح أن يكون طرفاً في المقارنة مع مذهب الشيعة والموازنة بينهما، ويمتنع تشريعه إسلامياً للأسباب التالية:

3. أولاً: لاستلزامه نقص الدين، وعدم تحديد موضوع الحكم الشرعي من قبل الشارع الأقدس، فالإمامة لها أحكام شرعية، كوجوب وجود الإمام ووجوب طاعته، ووجوب قتال الخارجين عليه، وعليه، فعدم تحديد نظام الإمامة بدقّة، يلزم منه جعل الشارع لأحكام الإمامة من دون تحديد موضوعها. وكيف ذلك والله تعالى يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:3]، مما يدلّ على كمال الدين.

ثانياً: إنّ الفراغ التشريعي في نظام السلطة كان سبباً لإثارة المشاكل والفتنة واختلال النظام.

الأدلة على صحّة مذهب الشيعة في المهدي عليه السلام

يُشير السيد الحكيم إلى وجود أمرين مهمّين نطلق منهما لإثبات وجوده عليه السلام، هما:

الأمر الأول: وجوب معرفة الإمام والتسليم له، لقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه، مات ميتةً جاهلية»⁽¹⁾.

الأمر الثاني: ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الأئمة من بعدي اثنا عشر»⁽²⁾.

1 - وفي روايةٍ أخرى: «من مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتةً جاهلية»، رواه الهيثمي في مجمع الزوائد، ج5، ص 221.

2 - المجلسي، بحار الأنوار، ج36، ص 226.

الخاتمة

تبين من خلال هذه القراءة لكتاب "المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر":

1. انتهج المؤلف الموضوعية واحترام الرأي الآخر في عرضه للروايات والاحتجاج بها على الآخر، من خلال متبنيات هذا الآخر الحديثية.
2. في موضوع (الغيبة) استدلل المؤلف بالأحاديث المروية عن أهل البيت (عليهم السلام) فقط، لأن جمهور المدرسة الأخرى لا يؤمن بوجود الإمام أو ولادته أصلاً، فكيف يؤمن بغيته.
3. لم يخرج المؤلف عما عليه علماء الإمامية في مسألة الإمام المهدي عليه السلام: ولادة وغيبة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن أبي الحديد، عز الدين هبة الله المدائني، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، ط- 1966م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، مصر: مطبعة مصطفى محمد، د.ت.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، الشفاء: قسم الإلهيات، تحقيق: الأب قنواتي، القاهرة: المطبعة الأميرية، ط- 1960.
- الأسدآبادي، القاضي عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب العدل والتوحيد، تحقيق: عبد الحليم محمود، وسليمان دنيا، مطبعة القاهرة: د. ت.
- الأسدآبادي، القاضي عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مصر: ط1 - 1965.
- الإسفرائيني، أبو عوانة يعقوب بن إسحق، مسند أبي عوانة، بيروت: دار المعرفة: ط1- 1998م.
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1 - 1955.
- الأيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام: مع شرحه للجرجاني، مصر: مطبعة السعادة، ط1 - 1907.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة

- والخوارج والمعتزلة، بيروت: المكتبة الشريفة، نشرة الأب ريتشارد يوسف مكارثي، د. ت.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بحاشية السندي، بيروت- بغداد، دار الفكر، ط- 1986.
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، أصول الدين، استانبول، مطبعة الدولة، ط1 - 1928.
- الجويني، عبد الملك بن يوسف، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، مصر: مطبعة السعادة، مصر، ط1 - 1950.
- الحكيم، السيد محمد سعيد، المهدي المنتظر الإمام الثاني عشر، تقديم: النجف الأشرف: مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي(ع)، الطبعة الأولى، رقم الإصدار 166.
- الحلبي، جمال الدين الحسن، الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(ع)، النجف الأشرف: مطبعة الحيدرية، ط2 - 1388هـ.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، مطبوع على هامش الفصل لابن حزم، مصر: المطبعة الأدبية، ط1 - 1317هـ.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، نهاية الإقدام في علم الكلام، تصحيح: ألفرد جيوم، بغداد: مطبعة المثنى، د. ت.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط2، د. ت.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، تلخيص الشافي، تحقيق: السيد حسين بحر العلوم، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ط2 - 1963.
- المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام، كنز العمال، تحقيق: بكري حياتي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1409هـ.

■ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، أوائل المقالات في المذاهب المختارات، النجف الأشرف: مطبعة الحيدرية، ط 3 - 1973.